النشرة الإخبارية
لمنظمة العفو الدولية
مايو/أيار ١٩٩٤
May 1994

إسرائيل/الأراضي المحتلة

بعد مذبحة الخليل: على إسرائيل مراجعة إجراءاتها الأمنية

بعد المذبحة التي وقعت في مسجد الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل في شهر فبراير/شباط الماضي، طالبت منظمة العفو الدولية حكومة إسرائيل بإجراء مراجعة شاملة للطريقة التي تتولى بها قواتها حفظ الأمن في الأراضي المحتلة.

فقد لقي ما لا يقل عن ٢٩ فلسطينياً مصرعهم خلال اعتداء شنه أحد المستوطنين الإسرائيليين على المصلين في الحرم الإبراهيمي، كما قُتل زهاء ٣١ آخرين ومدني إسرائيلي واحد، برصاص القوات الإسرائيلية خلال الأسبوعين التاليين للمذبحة. والجدير بالذكر أن مذبحة الخليل وقعت بعد شهور من أعمال العنف المتكررة التي كان يمارسها مستوطنون إسرائيليون ضد الفلسطينيين، والتي كثيراً ما كان يتم تفسيرها على أنها أعمال انتقامية عن اعتداءات شنتها فصائل فلسطينية مسلحة. ومن ناحية أخرى، فإن عمليات القتل التي تمارسها القوات الإسرائيلية تتمشى مع نمط من استخدام القوة المفضية إلى الموت بغير مبرر، وهي ظاهرة شهدتها الأراضي المحتلة لأكثر من ستة أعوام.

ويُذكر أن الحكومة الإسرائيلية قد باشرت تحقيقاً قضائياً في المذبحة. وإذ ترحب منظمة العفو الدولية بهذه الخطوة، فإنها تعتقد أن على قوات الجيش الإسرائيلي وشرطة الحدود شبه العسكرية، إما أن تتلقى تدريباً كافياً ويتم تزويدها بما يعينها على السيطرة على الجماهير، أو أن يتم سحبها كلية والاستعاضة عنها بقوات شرطة عادية مدربة تدريباً مناسباً.

كما دعت منظمة العفو الدولية إلى تعيين مراقبين دوليين يتولون رصد أوضاع حقوق الإنسان في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، على أن تكون لديهم سلطة محاسبة السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على السواء.

وكانت منظمة العفو الدولية قد ناشدت الجماعات الفلسطينية المسلحة أن تكف عن ارتكاب أعمال القتل التعسفي وغيرها من الانتهاكات، بعد أن قامت هذه الجماعات في الشهور الأخيرة بقتل عدد من المدنيين الإسرائيليين على نحو تعسفي، وهددت بالقيام بمزيد من مثل هذه الاعتداءات.

© Associated Press

جنديان إسرائيليان في مدينة رفح بقطاع غزة، يراقبان الفلسطينيين اللذين أخلدوا يرمونهم بالحجارة عقب مذبحة الخليل التي وقعت في شهر فبراير/شباط الماضي

الكاميرون

الجنود يقتلون ما يزيد على ٥٥ من عرب الشوا القرويين

أقدم الجنود المتشرون في أقصى شمال الكاميرون لحفظ النظام هناك، على قتل ما يزيد على ٥٥ من عرب الشوا القرويين، معظمهم من النساء والأطفال، وذلك - على ما يبدو - انتقاماً لمقتل أحد الجنود.

وقعت هذه المذبحة يوم ١٧ فبراير/شباط الماضي في قرية كارينا الواقعة على شواطئ بحيرة تشاد. وكان زعيم القرية قد لقي مصرعه في اليوم السابق مع أحد الجنود في حادثة اشتباك مع قطاع طرق مسلحين. وورد أن الجنود أحاطوا بالقرية خلال مراسم جنازة الزعيم، وأطلقوا النار على أهل القرية بصورة عشوائية، ثم أضرموا النار في بيوتهم.

وكان من بين القتلى تسع نساء و ٣٥ طفلاً، أصغرهم رضيع لم يتعد الستة أسابيع من عمره. وقد لقي العديد من الضحايا حتفه حرقاً حتى الموت، وأصيب أكثر من ٩٠ آخرين بجراح.

وبالرغم من أن قوات الجيش قد جيء بها إلى القرية لإيقاف أعمال العنف بين عرب الشوا وطائفة كوتوكو العرقية، وللتصدي لهجمات قطاع الطرق، فالظاهر أن جنود الجيش قد استهدفوا عرب الشوا على نحو تعسفي. وكانت الفظائع التي وقعت في قرية كارينا قد أعقبت ورود أنباء عن القبض على عرب الشوا وتعذيبهم وقتلهم في مناطق أخرى من الشمال الأقصى للبلاد، خلال شهر يناير/كانون الثاني ١٩٩٤، وكان بعضهم - على ما يبدو - قد أبلغ عنه نفر من الكوتوكو.

وقد أعربت منظمة العفو الدولية عن استنكارها لمذبحة كارينا، ودعت إلى وضع نهاية لما ترتكبه قوات الأمن من إعدامات خارج نطاق القضاء، وإلى تقديم المسؤولين عن تلك المذبحة إلى ساحة العدالة.

باكستان

الشرطة تتجاهل الاعتداءات على طائفة الأحمدية

خلال الأشهر القليلة الماضية، تعرض العشرات من أعضاء طائفة الأحمدية في لاهور لاعتداءات شنتها عليهم جماعة إسلامية مسلحة. فقد لقي اثنان من الأحمديين حتفهم، وأصيب أكثر من ١٠ بجراح خلال ١٣ حادثة وقعت في الفترة ما بين أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ وفبراير/شباط ١٩٩٤ .

والأحمدية طائفة دينية، تضم في باكستان أربعة ملايين عضو، وتعتبر نفسها واحدة من عشرات الفرق الإسلامية؛ إلا أن المسلمين الأصوليين يعتبرون أتباع هذه الطائفة خارجين عن الملة، كما إن القانون الباكستاني يحظر عليهم تسمية أنفسهم بالمسلمين أو ممارسة شعائرهم الدينية.

وقد وصف شهود عيان المعتدين بأنهم «شبان ملتحون في أوائل أو أواسط العشرينيات من أعمارهم»، واستدلوا على هوية بعضهم قائلين إنهم «من طلبة كلية طب العلامة إقبال في لاهور».

وورد أن شرطة لاهور رفضت التحقيق في هذه الحوادث، حتى حين قدمت عائلات الضحايا أسماء المعتدين ورقم السيارة التي استخدموها في الهجوم. بل لقد حدث في إحدى الحالات إن اقتاد المعتدون اثنين من ضحاياهم إلى مركز شرطة قريب بعد أن أوسعوهما ضرباً. وورد أن الشرطة سجلت محضراً ضد الضحيتين، ولم تتخذ أي إجراء تجاه المعتدين.

هذا، وقد طالبت منظمة العفو الدولية حكومة باكستان بأن تقدم إلى العدالة أي شرطي يثبت تواطؤه عمداً مع المعتدين. وقالت إن الحكومة مسؤولة عن ضمان تسجيل محاضر لجميع الشكاوى المتعلقة بهذه الحوادث، وإجراء تحقيق وافٍ فيها من قبل الشرطة، وأيضاً مسؤولة عن ضمان تقديم المعتدين إلى ساحة العدالة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع وقوع أي اعتداءات أخرى مستقبلاً.

كما دعت منظمة العفو الدولية كافة الجهات الدينية الرسمية والقادة السياسيين في باكستان إلى استنكار مثل هذه الاعتداءات.

ساعد بقلمك إخوة لك في الإنسانية

مناشدات عالمية

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين نعرض حالاتهم فيما يلي. بوسعك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية للأحد ضحايا «الاختفاء»، أو الحيلولة دون إعدام شخص ما.
الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل مناشدة لها قيمتها ووزنها.

غينيا الاستوائية

كان خاسينتو نكولو أباغا Jacinto Nculu Abaga ، وهو رقيب بالجيش في الرابعة والأربعين من عمره، من بين عشرات الجنود والمدنيين المشتبه في معارضتهم للحكومة ممن قُبض عليهم خلال أغسطس/آب ١٩٩٣ في العاصمة ملابو بجزيرة بيكو. وقد أُدين في أكتوبر/تشرين الأول بتهمة التآمر للإطاحة بالحكومة والتحريض على التمرد، وصدر ضده حكم بالسجن ٢٤ عاماً (تم تخفيفه فيما بعد إلى ثماني سنوات بموجب عفو عام). ولقد كانت محاكمته جائرة إلى أبعد آماد الجور، ومنظمة العفو تعتبره من سجناء الرأي.

وقد تعرض خاسينتو نكولو أباغا لتعذيب وحشي في ثكنات الجيش حيث كان محتجزاً قبل محاكمته. كما تعرض للتعذيب أيضاً معظم الذين قُبض عليهم معه، ثم أطلق سراحهم فيما بعد. أما المحكمة العسكرية التي حاكمته هو وخمسة جنود آخرين، فقد استخدمت إجراءات عاجلة ومقتضبة، قلصت حقوق الدفاع بإجحاف شديد، وحرمت المتهمين من حق استئناف أحكام الإدانة والعقوبات المفروضة عليهم. وفضلاً عن هذا فشل الادعاء في تقديم أي دليل على وقوع تلك المؤامرة المزعومة. وقد حُكم على المتهمين الخمسة الآخرين بالسجن ثلاث سنوات (خُفّضت فيما بعد إلى ١٨ شهراً).

والجدير بالذكر أن الاعتقالات التعسفية للنشطاء السياسيين وصنوف التعذيب التي يتعرضون لها، قد زادت بشدة بعد أن أعلنت أحزاب المعارضة، في يوليو/تموز ١٩٩٣، أنها تعتزم مقاطعة الانتخابات التشريعية، المزمع انعقادها في سبتمبر/أيلول ١٩٩٣، وذلك لأن قانون الانتخابات يضع قيوداً على حقهم في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. وتم تأجيل الانتخابات إلى نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣ . ورغم امتناع المواطنين عن الاقتراع على نطاق واسع، وما تردد من ادعاءات عن حدوث تلاعب في صناديق الاقتراع، فقد فاز الحزب الحاكم في هذه الانتخابات، وهو «الحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية». وماتزال عمليات الاعتقال والتعذيب ضد النشطاء السياسيين مستمرة في عام ١٩٩٤ .

الرجاء إرسال مناشدات، باللغة الإسبانية إن أمكن، للإفراج عنه فوراً، وبلا قيد أو شرط، إلى:

Teodoro Obiang Nguema Mbasogo Presidente de la República, Gabinete del Presidente, Malabo. Equatorial Guinea

المكسيك

عُثر يوم ١١ فبراير/شباط ١٩٩٤ على جثث **سيبريانو سانتيث غوميث** Severiano Santiz Gómez (٦٠ عاماً)، **وسباستيان سانتيث لوبيث** Sebastian Santiz López (٦٥ عاماً)، **وإيرملينـدو سانتيث غوميث** Hermelindo Santiz Gómez (٤٠ عاماً)، وذلك بالقرب من مستوطنة تزيلنال للسكان الأصليين في قرية موريليا بولاية تشياباس. وكان الرجال الثلاثة قد قبض عليهم أفراد من الجيش على نحو تعسفي، في السابع من يناير/كانون الثاني الماضي، ثم اقتادوهم إلى كنيسة محلية حيث أذاقوهم صنوف التعذيب، ثم نقلتهم سيارة إسعاف عسكرية.

وليس مقتل هؤلاء الثلاثة سوى جانب من الانتهاكات المتنوعة لحقوق الإنسان التي شهدتها تشياباس في أعقاب قتال مرير بين جماعة المعارضة المسلحة المعروفة باسم «جيش زباتيستا للتحرير الوطني» وقوات الحكومة المكسيكية. وقد أنكرت وزارة الدفاع أن الرجال كانوا محتجزين لدى القوات المسلحة، لكن مندوبي منظمة العفو الدولية الذين زاروا تشياباس فيما بين ١٨ و ٢٢ يناير/كانون الثاني ١٩٩٤، التقوا بعشرات الأشخاص من قرية موريليا، ممن شهدوا الرجال الثلاثة وهم يؤخذون في السيارة. وروى الشهود أيضاً للمندوبين أن ٣١ شخصاً آخرين ممن اعتقلوا في موريليا، قد تعرضوا للضرب المبرح والركل والحرق. وقد أُطلق سراح بعضهم، لكن الآخرين لايزالون في سجن «ثيرو أويكو» في مدينة توستلا غوتيريث، عاصمة ولاية تشياباس.

وقد أثار مقتل هؤلاء الثلاثة مخاوف منظمة العفو الدولية على حياة أشخاص آخرين «اختفوا» في المكسيك منذ بداية يناير/كانون الثاني ١٩٩٤ . ومما يبعث على قلق المنظمة أيضاً ما تردد من أنباء عن مضايقة أفراد القوات المسلحة لذوي النشاط السياسي من عامة الناس من أعضاء المنظمات والأحزاب، وكذلك مراقبي حقوق الإنسان في المنطقة.

الرجاء كتابة مناشدات تدعو إلى إجراء تحقيق فوري في مقتل الرجال الثلاثة، وتحث على تقديم الجناة إلى ساحة العدالة؛ كما تطالب أيضاً بإجراء تحقيق لمعرفة أماكن «المختفين». تُرسل المناشدات إلى رئيس الجمهورية على العنوان التالي:

Lic. Carlos Salinas de Gortari, Presidente de la República, Palacio Nacional, 06067 Mexico D.F., México.

المغرب

قضى عبد الله حُسيني، مدرس الرياضيات بالمدارس الثانوية والبالغ من العمر ٣٥ عاماً، وعضو «الاتحاد الوطني المغربي للمعلمين» - قضى أكثر من ربع عمره في السجن بسبب معتقداته السياسية.

فقد قُبض عليه في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٥، عقب توزيعه - حسبما ورد - لمنشورات خاصة بجماعة يسارية غير مشروعة؛ وكابد التعذيب خلال اعتقال سري طويل الأمد في أحد المعتقلات السرية حيث أُجبر على التوقيع على اعتراف.

ثم جرت محاكمته في فبراير/شباط ١٩٨٦ مع ٢٦ آخرين، وأدينوا استناداً إلى الاعترافات التي انتُزعت منهم تحت وطأة التعذيب. وحُكم عليه بالسجن ١٠ سنوات بتهمة التآمر على أمن الدولة، وعضوية تنظيم غير مشروع، وتوزيع منشورات غير مصرح بها.

ولقد عكف عبد الله حُسيني على دراسة القانون منذ دخوله السجن. وأضرب مع السجناء الآخرين من مجموعته عن الطعام مرات كثيرة، كان بعضها طويل الأمد إلى حد أثر على حالتهم الصحية، وذلك احتجاجاً على سجنهم والظروف السيئة في المعتقل.

وكان قد أُفرج عن بعض أفراد هذه المجموعة بعد انقضاء مدة عقوبتهم، وأُطلق سراح ١١ في أغسطس/آب ١٩٩١ بموجب عفو ملكي. أما عبد الله حُسيني و١١ آخرون فقد ظلوا في سجن عكاشة بالدار البيضاء حيث يقضون عقوبات بالسجن يبلغ بعضها ٢٠ عاماً.

إن منظمة العفو الدولية تعتبر عبد الله من سجناء الرأي، إذ لم يُسجَن لشيء سوى أنه أعرب عما وقر في ضميره من معتقدات، وإن المنظمة لتدعو إلى إطلاق سراحه فوراً وبدون قيد أو شرط.

الرجاء إرسال مناشدات تدعو إلى الإفراج عنه إلى:

السيد عمر عزيمان/ الوزير المكلف بحقوق الإنسان/ مكتب الوزير الأول/ القصر الملكي/ الرباط/المملكة المغربية

☚ تنبيه: لا يجوز لأعضاء منظمة العفو الدولية إرسال أي مناشدات للسلطات في بلدانهم

تحت الأضواء
منظمة العفو الدولية

ثمن فادح في سبيل حقوق العمال

في كوريا الجنوبية، شرطة مكافحة الشغب تتصارع مع عمال يحتجون على قوانين العمل «الشريرة» (انظر الصورة). وفي تشاد، يُقتل رئيس إحدى نقابات العمال الرئيسية، وهو في طريقه إلى عمله، على أيدي رجال يرتدون الزي العسكري. أما في إندونيسيا، فقد اعتقل على الأقل ١٩ شخصاً - جميعهم نقابيون - عشية إضراب عام.

إن دعاة حقوق العمال يدفعون بسبب نضالهم ثمناً فادحاً في معظم بلدان العالم. فهم يتعرضون إما للتهديد أو الاعتقال دون تهمة، أو التعذيب بل وللقتل في ظروف تشير دائماً بأصابع الاتهام إلى قوات الأمن. بل إنه قد يحدث في بعض البلدان - مثل الصين - أن تكون مجرد محاولة إنشاء نقابة مستقلة سبباً كافياً للاعتقال ثم السجن.

مثل هذه القضايا تسجلها منظمة العفو الدولية بالوثائق كل عام. وعلى الصفحات التالية أسماء وقصص - بعضها يثير الفزع - لعدد من أولئك الذين استهدفتهم السلطات، إما لعقائدهم السياسية أو لأنشطتهم السلمية، في سبيل دعم زملائهم العمال. ومنظمة العفو الدولية تحث أعضاءها على التحرك باسم هؤلاء الضحايا (انظر صفحة ٦ عن كيفية مشاركتك في هذا التحرك). وعلى هذه الصفحة نستعرض الأوضاع في بعض البلدان، حيث قد يعني الانخراط في عضوية النقابات العيش في رعب وهلع.

تمر الحكومة الإندونيسية بوقت حرج فيما يتعلق بمعاملتها للعمال. فحقوق العمال في إندونيسيا مهضومة إلى الحد الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تفكر حالياً، في تعليق امتيازاتها التجارية مع تلك الدولة.

ففي عشية إضراب عام، دُعي إليه يوم ١١ فبراير/شباط، اعتُقل ما لا يقل عن ١٩ نقابياً لا لسبب سوى ممارستهم لأنشطة سلمية. وورد أن معظمهم قد أُطلق سراحه فيما بعد، إلا أن ثلاثة منهم وُجهت إليهم تهم بموجب المادة ١٥٥ من القانون الجنائي، وهي ضمن ما يسمى بالمواد الخاصة «بإثارة الكراهية». كذلك تتخذ الحكومة الإندونيسية من الاعتقال لمدة قصيرة والتهديدات باتخاذ إجراء قانوني، أسلحة ضد أعضاء النقابات، وأيضاً ضد كل من يمارس معارضة سياسية سلمية.

ورغم القيود المشددة على حق الإضراب وتنظيمه، أصبحت الإضرابات في إندونيسيا شائعة وعامة خلال السنوات الثلاث الماضية. وكان الإضراب العام في فبراير/شباط يهدف إلى مضاعفة مقدار الحد الأدنى للأجر اليومي ليصبح ثلاث دولارات و٣٠ ستاً أمريكياً، وتحسين أوضاع العمال، والتصريح للعمال بتنظيم «اتحاد العمال الإندونيسي من أجل الازدهار» والاعتراف به، وهو ذات الاتحاد الذي يدعو إلى الإضراب. في حين أنه ليس في إندونيسيا الآن سوى اتحاد عمالي واحد معترف به رسمياً، وهو تحت رعاية الحكومة.

أن تكون نقابياً تدافع عن حقوق الفلاحين في البرازيل، قد يعني أنك تعيش في خوف أبدي على حياتك. ففي خلال السنوات السنوات الثلاث الماضية وحدها اغتيل ٢٣ من قادة نقابات الفلاحين. ومنذ عام ١٩٦٤، لم يصل إلى المحاكم سوى ثلاثة في المائة فقط من ١٨٥٧ حالة، قُتل فيها فلاحون وهنود حمر وزعماؤهم ومستشاروهم، خلال نزاعات من أجل الأرض أو لتحسين ظروف العمل. أما القتلة المحترفون الذين يستأجرهم أصحاب الأراضي للتخلص من الفلاحين أو ممثليهم ممن يشتركون في نزاعات حول ملكية الأرض أو شروط العمل، فكثيراً ما اتضح أن هؤلاء القتلة أنفسهم من أفراد قوات الأمن.

خلال الاستعدادات المحمومة لإجراء انتخابات دستورية شاملة في جنوب إفريقيا، والتي حُدد لها أواخر شهر إبريل/نيسان، كان النقابيون مستهدفين من أعضاء الأحزاب اليمينية التي عارضت الاشتراك في العملية الانتخابية. وكان هؤلاء المعارضون يعملون إما بالتعاون مع أفراد من قوات الأمن، أو بموافقتهم وفي منطقة ناتال نورث كوست، كان أعضاء النقابات التابعة لمؤتمر إفريقيا للنقابات (كوساتو) المرتبط «بالمؤتمر الوطني الإفريقي»، على وجه الخصوص عرضة للهجوم، وذلك أثناء محاولتهم إنشاء نقابة عمالية في منطقة يسيطر عليها سياسياً كل من حزب «حرية إنكاثا»، وسلطات «وطن» كوازولو.

كما أن إينوك نزوزا، المسؤول الإقليمي للاتحاد القومي لعمال المعادن (نومسا) وعضو «المؤتمر الوطني الإفريقي»، قد عانى من المضايقات المستمرة على أيدي أفراد شرطة جنوب إفريقيا، ونجا من عدة محاولات لاغتياله - كان آخرها يوم ١٢ فبراير/شباط ١٩٩٤ - على يد «فرقة الاغتيال» مرتبطة بشرطة كوازولو التي قتلت في شهر أغسطس/آب ١٩٩٣، وفي المنطقة نفسها، أحد الممثلين النقابيين للاتحاد القومي لعمال المعادن. ولم يتقدَّم أحد إلى ساحة العدالة عن أي من هذه الهجمات.

© Popperfoto

خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، سار في شوارع سيول عاصمة كوريا الجنوبية ما يُقدر بحوالي ٢٥ ألف عامل للتعبير عن احتجاجهم على قوانين العمل المتناهية في القمع، والتي وصفها زعماء نقابيون بأنها «شريرة».

وقد ظلت منظمة العفو الدولية لعدة سنوات تحث حكومة كوريا الجنوبية على ضمان حماية الحق في حرية التعبير، وحرية التجمع. لكن زعماء النقابات، ظلوا يعيشون تحت تهديد دائم بسيف الاعتقال المسلط على رقابهم بموجب تشريعات تجعل معظم أنشطتهم النقابية العادية خارجة على القانون. فعلى وجه الخصوص، تحظر المادة ١٣ (٢) من قانون الوساطة في النزاعات العمالية، أن يتدخل «طرف ثالث» في أي نزاع. فالسلطات تعتبر أن أي مشورة تقدم إلى أعضاء النقابات حول حقوقهم العمالية، وإدارة المفاوضات الخاصة بالأجور، هي «تدخل من جانب طرف ثالث». وقد استُخدم هذا القانون مؤخراً لتهديد زعماء نقابيين بارزين بالاعتقال. وفي مارس/آذار هذا العام، قالت «لجنة حرية التجمع»، المنبثقة عن منظمة العمل الدولية (انظر صفحة ٦): «حيث أن اللجنة ترى أن الحظر على تدخل طرف ثالث في تسوية النزاعات يشكل قيداً خطيراً على حرية عمل النقابات، فإنها تطالب الحكومة بإلغاء هذا الحظر». ومايزال الحظر ساري المفعول، على حد علم منظمة العفو الدولية.

البرازيل

لم تكد احتفالات الأول من مايو/أيار تنتهي في الولاية البرازيلية بارا، حتى لقي **أرنالدو دلسيديو فويرا**، رئيس نقابة العمال الزراعيين في إلدورادو دو كاراخاس، مصرعه بالرصاص أثناء نومه. وقد شهد مصرعه ابنه ذو السبعة عشر عاماً. وألقي القبض على أحد ملاك الأراضي لصلته بالجريمة، لكن مالبث أن أطلق سراحه وهو الآن مختفٍ عن الأنظار.

وكان أرنالدو يدير حملة من أجل الإصلاح الزراعي، وضد طرد الفلاحين من أراضيهم، ممن اشتركوا في نزاع على الأراضي مع أصحاب الأراضي المحليين، وأيضاً ضد إزالة الغابات في المنطقة في سياق مشروع للتنمية ممول دولياً. كما أنه عمل عن كثب مع «منظمة البيئة الدولية» (غرينبيس).

وفي عام ١٩٨٥، وخلال واحدة من ثلاث محاولات مختلفة لاغتياله، قُتلت الراهبة أدليد موليناري بينما كانت تتحدث معه. فالرصاصة التي استهدفته نفذت من عنقه لتصيب الراهبة وتصرعها على الفور. أما الشخص المسلح الذي اتُهم بقتلها، فقد اختفى هو أيضاً عن الأنظار بعد إطلاق سراحه من حجز الشرطة.

وتلقى عدد من أفراد عائلة أرنالدو، ممن لاتزال لهم أنشطة نقابية، تهديدات بالقتل وأطلق على بيوتهم الرصاص، مما يجعل منظمة العفو الدولية قلقة دوماً على سلامتهم، وسلامة النقابيين الآخرين في المنطقة.

تشاد

اعتاد **إمبيلاو ميانيي** على قيادة سيارته إلى عمله في نجامينا كل يوم، لكنه في ٢٦ يونيو/حزيران، كان متبوعاً هذه المرة بسيارة جيب عسكرية يستقلها أربعة جنود، وفي ذلك اليوم قُتل إمبايلاو، قُتل هو واثنين من المارة بالرصاص.

وقد كان إمبيلاو مياني أحد النقابيين البارزين في تشاد، وفي عام ١٩٩٢ ساعد في تنظيم سلسلة إضرابات شملت أنحاء البلاد احتجاجاً على إجراءات الحكومة الصارمة، وللتضامن مع موظفي الحكومة المدنيين الذين لم يتقاضوا رواتبهم. وردت الحكومة على ذلك بإلقاء القبض على عدد من قادة النقابات، وفرض الحظر على واحدة منها، كما فُصل بعض قادة وأعضاء هذه النقابات من وظائفهم.

وكان إمبايلاو مياني آنذاك رئيساً لاتحاد الإدارة العامة، وزعيماً لأحد أحزاب المعارضة في تشاد. وكان أيضاً رئيس لجنة حكومية مسؤولة عن تقليص حجم الجيش التشادي، وإعادة دمج الجنود المسرحين في الحياة المدنية. وهو مشروع تموله الحكومة الفرنسية.

لكنه اكتشف في ٢٤ يونيو/حزيران اختفاء مبالغ مالية من مشروع الدمج مقدارها ٤٠ ألف دولار، فأعلن في الإذاعة القومية نيته في ملاحقة المسؤولين عن ذلك الاختلاس وإماطة اللثام عن أسمائهم، غير أنه خر صريعاً بطلقات نارية بعدها بيومين.

ورغم ادعاء السلطات بأنها قبضت على الجناة، فإن منظمة العفو الدولية لا تعلم إلى الآن أن تهماً قد وجهت لأحد. وليس إمبايلاو مياني النقابي الوحيد الذي يلقى حتفه في تشاد على أيدي من يُشتبه في أنهم أفراد في قوات الأمن.

هايتي

بينما كان **كاجوستت لكسيوس** في السجن الحربي، تعرض لضرب وحشي نتج عنه إصابته بفشل كلوي. وكان ردفاه ممتلئين بقروح مفتوحة نتيجة لما تلقاه عليهما من ضرب مبرح، وقد ظل فاقد الوعي لمدة يومين.

أما «جريمته» فكانت إصدار لبيان صحفي يؤيد فيه إضراباً عاماً حُدد له يوم ٢٦ إبريل/نيسان ١٩٩٣. وكان هدف الإضراب المطالبة بعودة الرئيس جان برتراند أريستيد إلى السلطة.

وقد قبض على كاجوست كلسيوس في العاصمة بورت أو برنس مع اثنين آخرين من «اتحاد العمال المركزي العام»، وهو من أكبر النقابات المستقلة في البلاد، وكان ذلك قبل الإضراب ببضعة أيام. وقد احتُجز الثلاثة أول الأمر في احد مراكز الشرطة، ثم نُقلوا بعد ذلك إلى إدارة تحقيقات مكافحة العصابات. وتعرض الرجال الثلاثة للضرب المبرح أثناء احتجازهم، وكانوا في حاجة ماسة لرعاية طبية.

وخلال شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩١، أطاحت قوات الجيش في هايتي بحكومة الرئيس جان برتراند أريستيد المنتخبة انتخاباً ديمقراطياً، في موجة عنف وحشي. ومنذ ذلك الحين، راحت قوات الأمن تمارس عمليات الاغتيال السياسي، وجرائم التعذيب وسوء المعاملة، بالإضافة إلى الاعتقالات الجماعية دون استصدار أمر إحضار قضائي.

إندونيسيا

مارسينة .. عاملة المصنع الإندونيسية التي لم تكن قد تجاوزت الخامسة والعشرين من عمرها، دفعت ثمناً فادحاً لأنشطتها في الحركة العمالية. فقد كانت مارسينة مشتركة في إضراب مع زملائها العاملين بمصنع الساعات في شرق جاوة. وتدخل الجيش في النزاع، وفي الخامس من مايو/أيار ١٩٩٣، استدعى نقيب بالجيش ١٣ عاملاً إلى مركز القيادة العسكرية بالمنطقة وهناك طلب منهم أن يستقيلوا وإلا وجهت إليهم تهمة عقد اجتماعات غير قانونية وتحريض الآخرين على الإضراب.

ولما شعرت مارسينة بالقلق على زملائها، توجهت في نفس المساء إلى مركز القيادة لتبحث عنهم. لكن شاهد عيان رآها - بعد ساعات - وهي تُدفع بالقوة داخل سيارة بيضاء.

وتم العثور على جثة مارسينة بعد ذلك بثلاثة أيام داخل كوخ صغير على حافة أحد الحقول. وكانت الجثة مخضبة بالدماء، ومليئة بالكدمات، وآثار الخنق بادية على عنقها. وأظهر التشريح أنها اغتصبت، وأن مهاجميها دفعوا بآلة غليظة إلى فرجها مما تسبب عنه نزيف حاد.

وأمام موجة الغضب العارمة التي اجتاحت الأوساط العمالية وجماعات حقوق الإنسان، اضطرت الشرطة إلى فتح تحقيق في هذه الجريمة، لكن ما لبثت المخابرات العسكرية أن تولته عنها. وقد أنكرت السلطات وجود أي صلة بين مقتل مارسينة والنزاع العمالي، كما نفت أن للجيش يداً في مقتلها.

ومهما يكن من أمر، فقد أُعلن في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٣، أن أحد العشرة المقبوض عليهم بتهمة قتلها، هو القائد العسكري المحلي الذي كان يعمل عن كثب مع مديري الشركة لإنهاء الإضراب. وقد شوهد - على ما يبدو - في السيارة البيضاء حين اختطفت مارسينة.

لكن تهمة القتل لم توجه إليه، وإنما وجهت إليه تهمة تأديبية لتقاعسه عن إبلاغ رؤسائه بالجريمة، وسيُحاكم أمام محكمة عسكرية. لكن منظمة العفو تطالب بمحاكمته علناً أمام محكمة مدنية.

الصين

مر زهاء عامين منذ أن قُبض على ليو جيفشنغ في بكين دون أن تراه زوجته أو ابنته البالغة من العمر ١٠ سنوات. وهو من قدامى المناضلين من أجل الديمقراطية، وكانت شرطة بكين قد ألقت القبض عليه في الأول من يونيو/ حزيران ١٩٩٢ بتهمة ممارسة «أنشطة معادية للثورة»، من بينها الدعوة إلى تشكيل نقابات عمالية حرة.

ولايزال ليو جينغشنغ، هو و ١٥ آخرون قبض عليهم بتهم مماثلة، رهن الاعتقال في انتظار المحاكمة. ولم يُسمح لأي من المعتقلين بالاتصال بذويه.

ويبلغ ليو من العمر ٣٩ عاماً، وكان يعمل بمصنع للكيماويات؛ وقد اتُّهم بالاشتراك في إحدى اللجان التمهيدية «للاتحاد العمالي الصيني الحر»، الذي دعا العمال إلى إنشاء نقابات عمالية مستقلة؛ كما اتُّهم بتوزيع منشورات تدعو إلى الديمقراطية.

وكان من المقرر أن تتم في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٣ محاكمة كل من اتهموا عقب القبض عليهم في يونيو/ حزيران ١٩٩٢؛ لكن المحاكمة تأجلت، وسُحبت لائحة الاتهام، لعدم كفاية الأدلة على ما يبدو. لكنهم - مع ذلك - لايزالون رهن الاعتقال. وتعتبر منظمة العفو الدولية ليو جينغشنغ هو والخمس عشرة الآخرون من سجناء الرأي، إذ أنهم معتقلون بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات أو الانتماء إليها.

كولومبيا

تلقى **ويلسون مونسالبو نفارو**، نائب رئيس «اتحاد الفلاحين والمزارعين في غوايارو» بكولومبيا، تلقى مكالمة هاتفية يوم ٣٠ ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي، تنذره بأنه سوف يلقى نفس المصير الذي لاقاه غيره من أعضاء الاتحاد ممن تورطوا في نزاعات حول ملكية الأرض.

فقبل ذلك بشهرين، أي في أكتوبر/تشرين الأول، لقي خايمي رودريغيز فونتالبو مصرعه على أيدي أربعة رجال مسلحين، وكان عضواً في الاتحاد وأحد دعاة حقوق الإنسان البارزين. وفي عام ١٩٩١، عُذِّب مستشار الاتحاد اودالدو سييرا كاباييرو ثم قُتل. ولم يُقدَّم إلى ساحة العدالة أيٌّ من المسؤولين عن هاتين الجريمتين.

وظل ويلسون مونسالبوا نابارو يتلقى تهديدات بالقتل حتى ١٩٩٤، وقد أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها على حياته. ومما يزيد من مخاوف المنظمة ما تعرض له أعضاء «اتحاد الفلاحين والمزارعين» في السابق من قتل ومضايقات. وهذا الاتحاد مؤلف من حوالي ٥٠ أسرة احتلت عام ١٩٩٠ مساحة من الأرض يدعي أحد أصحاب الأراضي المحليين ملكيتها لها.

وظل أعضاء الاتحاد يتلقون منذ خمس سنوات، تهديدات بالقتل من أفراد قوات الأمن الكولومبية، ومن جهاز أمن الدولة. ورغم تعهد الحكومة الكولومبية بالالتزام بحقوق الإنسان، فما برح أفراد قوات الأمن الكولومبية يمارسون انتهاكاتهم دون حساب أو عقاب، وكثيراً ما يستهدفون النقابيين والفلاحين الذين يطالبون بحقوقهم في الأرض.

المغرب

«اختفى» **عبد الحق الرويسي**، وهو موظف بأحد البنوك، من منزله بالدار البيضاء منذ ما يقرب من ٣٠ عاماً، وقد عُثر على آثار دماء في غرفة نومه.

كان عبد الحق عضواً نشطاً في «الاتحاد المغربي للشغل» منذ أوائل الستينيات، وقد استخدمت الحكومة أسلوب الاعتقال السري من أجل إسكات معارضيها السياسيين، فاعتقلت المئات منهم في معتقلات سرية، وفي ظروف لاإنسانية في كثير من الأحيان. ولقي العديد منهم حتفه هناك ودفن سراً.

وقال بعض من «اختفوا» ثم أُطلق سراحهم بعد سنوات، إنهم رأوا عبد الحق في عدة معتقلات سرية. وتشير بلاغات وردت مؤخراً إلى أنه لايزال حياً، لكنه في حالة صحية بالغة السوء.

ولايزال أهله يكافحون من أجل إطلاق سراحه، خاصة بعد ورود هذه الأنباء التي أحيت الأمل في نفوسهم من جديد.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، عقدت أخته مؤتمراً صحفياً في الدار البيضاء مع أقارب شخصين آخرين في عداد «المختفين»، وطالبوا بإطلاق سراحهم جميعاً. لكن هذه الحملة، بالإضافة إلى الالتماسات المتكررة التي قدمتها منظمة العفو الدولية إلى الحكومة المغربية للحصول على معلومات عن مكان عبد الحق، قوبلت جميعها بجدار من الصمت.

تركيا

تعتبر مدينة بتمان في جنوب شرق تركيا المركز العصبي لصناعة النفط التركية. لكنها أيضاً وسط الصراع الدائر بين الحكومة التركية وقوات حرب العصابات المسلحة التابعة «لحزب العمال الكردستاني» المعارض.

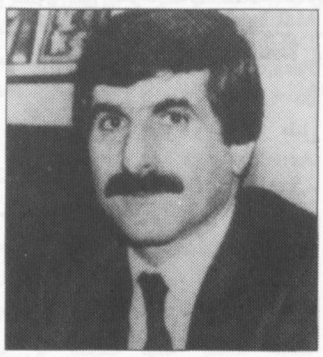

وخلال السنوات الثلاث الماضية وحدها، وقع في إقليم بتمان ما يزيد على ٣٥٠ حادث قتل سياسي، وتبين تورط قوات الأمن في العديد منها. وكان من بين ضحايا أعمال القتل هذه أعضاء في «اتحاد عمال النفط» الذي يضم ٦٢٠٠٠ عضو. وأخيراً قرر رئيس الاتحاد **منير سيلان** أن يجاهر برأيه ويفصح عن استيائه؛ ففي مقال بعث به إلى صحيفة يني أولكي (الوطن الجديد) دعا العمال إلى بذل كل ما في وسعهم من أجل إيقاف العنف.

وقد ألقي القبض على منير سيلان، وأدين بتهمة التحريض على «العداوة والكراهية»؛ لكن المقال بحد ذاته لم يدعُ إلى العنف أو يحث على الكراهية. وقد حُكم عليه بعقوبة السجن ٢٠ شهراً، ومن المقرر تنفيذها في يونيو/حزيران.

ولقد زاد عدد الكتاب والفنانين والصحفيين ودعاة حقوق الإنسان والسياسيين الذين يدخلون السجن في تركيا، لا لشيء إلا لأنهم عبروا عن آرائهم السلمية، خاصة في مسألة الأقلية الكردية التي تمثل أكبر أقلية بالبلاد. ومنذ أن بدأ الصراع في الأقاليم الجنوبية الشرقية قبل حوالي تسع سنوات، قُتل ما يزيد على ١٠ آلاف شخص - بينهم مدنيون - على أيدي قوات الأمن في الأعم الأغلب. ولكن «حزب العمال الكردستاني» كان هو الآخر مسؤولاً عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك احتجاز الرهائن، واقتراف أعمال القتل التعسفي والمتعمد.

دفاعاً عن حقوق النقابات في أنحاء العالم

منظمة العمل الدولية هي وكالة تابعة للأمم المتحدة تستهدف مراعاة الحد الأدنى من المعايير المتعلقة بالعمل في جميع أنحاء العالم، وتدافع عن الحقوق الأساسية للنقابات، مثل الحق في الحرية النقابية.

من أجل هذه الحقوق تناضل النقابات العمالية والأعضاء النشطون فيها، لكن السعي للارتقاء بظروف العمل وأوضاع العاملين قد يتعارض مع مصالح الحكومات أو الشركات. وهناك اتفاقيتان لمنظمة العمل الدولية، ولو تم التصديق عليهما وتنفيذهما، لساعد ذلك في حماية النقابيين والعمال من انتهاكات حقوق الإنسان.

الاتفاقية الأولى هي الاتفاقية رقم ٨٧ الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي. أما الاتفاقية الثانية فهي الاتفاقية رقم ٩٨ الخاصة بتطبيق مبادئ الحق في التنظيم النقابي وفي المفاوضة الجماعية. وبموجب هاتين الاتفاقيتين، تستطيع منظمة العفو الدولية اتخاذ إجراء في قضايا العمال والنقابيين الذين كانوا هدفاً للسجن لأسباب سياسية، أو المحاكمات الجائرة، أو التعذيب، أو الإعدام خارج نطاق القضاء، أو «الاختفاء».

وبمقدور النقابات والمنظمات العمالية الأخرى تقديم شكاواها إلى «لجنة الحرية النقابية» التابعة لمنظمة العمل الدولية، والمؤلفة من ثلاثة ممثلين لكل من الحكومات وأصحاب العمل والعمال. وخلال السنوات الأخيرة، تولت اللجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي كان ضحاياها من العمال والنقابيين في كل من الصين وكولومبيا والسلفادور وبيرو وكوريا الجنوبية.

ومنظمة العفو الدولية تؤيد هاتين الاتفاقيتين، وتطالب جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بالتصديق عليهما، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وبأن تتخذ خطوات عاجلة لتنفيذها إذا كانت قد صدقت بالفعل.

ويوضح ميشيل هانسين مدير عام المنظمة قائلاً: «يبلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية حالياً ١٦٩ دولة، وتغطي المنظمة نحو ٩٨ في المائة من سكان العالم. ومن هذا المنظور على الأقل، لم تكن المنظمة في أي وقت سابق أكثر عالمية وشمولاً مما هي اليوم. كما أنها في الوقت نفسه دأبت على الإعلان بكل وضوح أن القيم التي تدافع عنها إنما هي قيم عالمية شاملة. كما دأبت على رفض الفكرة القائلة بأن بعض المعايير ربما تكون «ادعى للمساواة من غيرها»، وبعبارة أخرى أنه ربما تكون هناك معايير من الدرجة الثانية لمواطنين من الدرجة الثانية. إن موقف المنظمة ذاك من الأهمية بمكان في عالم آخذ في الاندماج، ويرتبط بعضه ببعض ارتباطاً متزايداً، حيث يتحتم على الجميع قبول القواعد والمبادئ القائمة واحترامها.

ويردف المدير العام لمنظمة العمل الدولية قائلاً: «ومن ثم فإن من مسؤولياتنا الأساسية أن نضمن تصديق أكثر الدول على المعايير - بمجرد اعتمادها - وتعهدها الصارم بتنفيذها. وإلا سوف نقصر عن بلوغ ما نزعمه من العالمية والشمولية، إذا شددنا على أن هذه المعايير عالمية من حيث المبدأ، دون أن نحرص على أن تكون عالمية من حيث التنفيذ».

ومثلما هو الحال بالنسبة لسائر الاتفاقيات، فإن الضمانات الواردة في هاتين الاتفاقيتين لن تجدي كثيراً ما لم توفر لها الحكومات الأجهزة والآليات الضرورية (مثل القوانين الجديدة والإجراءات الخاصة بتقديم الشكاوى والنظر فيها، وهلم جراً)، وذلك حتى يتسنى تنفيذها في الواقع الفعلي. فبالرغم من أن الدول التي ورد ذكرها في الصفحات السابقة صدقت على الاتفاقيتين المذكورتين، فإنها في واقع الأمر تقاعست عن تنفيذهما، ولايزال مواطنوها من النقابيين والعمال يذوقون شر انتهاكات حقوق الإنسان.

★ تأسست منظمة العمل الدولية عام ١٩١٩ بموجب معاهدة فرساي، وكانت جزءاً من عصبة الأمم. وفي عام ١٩٤٥ اصبحت اول وكالة متخصصة في الأمم المتحدة وهي بلا شك تتميز عن سائر المنظمات الدولية الحكومية بسمة فريدة تتمثل في بنائها الثلاثي الذي يشارك فيه مندوبون عن العمال واصحاب العمل والحكومات على قدم المساواة.

التحرك من أجل الضحايا

لقد اخذت منظمة العفو الدولية على عاتقها التحرك من اجل الضحايا الواردة حالاتهم في الصفحات السابقة، ولدى فروع المنظمة مزيد من التفاصيل عن ذلك وإذا م يكن يوجد فرع للمنظمة في بلدك، يمكنك المشاركة في هذه الحملة باتباع الإرشادات التالية:

البرازيل

ابعث رسالة إلى النائبة العامة لولاية بارا على العنوان التالي: Sra Edite Marília Crespo Procuradoria De Justiças do Estado do Pará,66.000 Belem,PA,Brazil. **أو إلى سفارة البرازيل في بلدك، حاثاً على إجراء تحقيق وافٍ في مقتل أرنالدوا دلسيدبو فيرا** Arnaldo Delcídio Ferreir **في بيته بإلدورادو بارا في الثاني من مايو/أيار ١٩٩٣ . وطالب السلطات بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية ٢٨٧، التي تضمن للعمال حق الانضمام للمنظمات وإدارتها، دون تدخل من السلطات يحد من هذا الحق.**

تركيا

ابعث رسالة إلى رئيسة الوزراء على العنوان التالي: Mrs Tansu Çiller, Office of the Prime Minister, Basbakanlik,06573 Ankara, Turkey، **أو إلى السفير التركي في بلدك، حاثاً على إعادة النظر في قضية منير سيلان** Münir Ceylan، **المحكوم عليه بالسجن لأنه مارس حقه في حرية التعبير دون اللجوء إلى العنف. اذكر أن تركيا قد صدقت على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية ٨٧ و٩٨، وأسأل عما تفعله السلطات لضمان حق النقابيين في حرية التنظيم النقابي وحرية تكوين الجمعيات أو الانتماء إليها.**

الصين

ابعث رسالة إلى Premier Li Peng. Guowuyuan (State Council), 9 Xihuangchenggenbeijie, Beijingshi 100032, People's Republic of Chin **أو إلى سفارة الصين في بلدك، معبراً عن قلقك لاعتقال ليو جينغيشنغ** Liu Jingsheng **وغيره اعتقالاً تعسفياً في بكين منذ عام ١٩٩٢، لأنهم مارسوا حقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانتماء إليها، مطالباً السلطات بإطلاق سراحهم فوراً، وبالتصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقمي ٨٧ و٩٨ .**

كولومبيا

ابعث رسالة إلى الرئيس الكولومبي على العنوان التالي: Señor César Gaviria Trujillo, Palacio de Mariño, Santa Fé de Bogota, Colombia**، أو إلى السفارة الكولومبية في بلدك، معبراً عن قلقك على سلامة ويلسون مونسالبو نفارو** Wilson Monsalvo Navarro**، وغيره من أعضاء «اتحاد الفلاحين والمزارعين في غوايمارو»، الذين تلقوا تهديدات بالقتل. اذكر في رسالتك أن كولومبيا قد وقعت على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية ٨٧ و٩٨، واسأل عما فعلته السلطات لوضعها موضع التنفيذ.**

هايتي

ابعث رسالة إلى: Monsieur le Général Raoul Cedras,Commandant-en-Chef des forces armées d'Haiti,Rue Geffrard, Port-au-Prince, **أو إلى سفارة هايتي في بلدك، مطالباً بالتحقيق فيما زُعم من إساءة معاملة كاجوست لكسيوس** Cajuste Lexius**، هو والنقابيين الآخرين اللذين قُبض عليهما معه في بورت أو برينس يوم ٢٣ إبريل/ نيسان ١٩٩٣ . أذكر في خطابك أن هايتي صدقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية ٨٧ و٩٨، واسأل عما تفعله السلطات لوضعهما موضع التنفيذ.**

إندونيسيا

ابعث رسالة إلى: lT. Gen. Ali Said, Chairman of the National Commission on Human rights, Departement Kehakimman RI, Directorat Jenderal Pemasyarakatan,JI. Veteran No.11 Jakarta Pusat, Indonesia, **أو إلى السفارة الإندونيسية في بلدك، حاثاً على إجراء تحقيق وافٍ في مقتل مارسينة** Marsinah. **حث السلطات على التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ لإظهار التزامها بضمان حقوق البشر جميعاً، بمن فيهم النقابيون.**

المغرب

ابعث رسالة إلى الوزير المكلف بحقوق الإنسان السيد عمر عزيمان، مكتب الوزير الأول، القصر الملكي، الرباط، المغرب؛ أو إلى السفير المغربي في بلدك، معرباً فيها عن بالغ الحزن والقلق لاعتقال سجين الرأي عبد الحق الرويسي في أحد المعتقلات السرية منذ عام ١٩٩٤، وطالب بإطلاق سراحه فوراً. واطلب من المغرب أن يصدق على اتفاقية العمل الدولية رقم ٨٧ تأكيداً لالتزامها بضمان حقوق الناس جميعاً ومن بينهم النقابيون.

تشاد

ابعث رسالة باللغة العربية أو اللغة الفرنسية إلى: الجنرال إدريس دبي، رئيس الجمهورية، نجامينا، جمهورية تشاد؛ General Idriss Debby, Président de la République, N'Djamena, Republic of Chad **أو إلى سفارة تشاد في بلدك، مطالباً بإجراء تحقيق قضائي وافٍ في مقتل إمبايلاو** M'Bailao Mianbe**، وبإعلان نتائجه. اذكر أن تشاد قد صدقت على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقمي ٨٧ و٩٨، واسأل عما تفعله السلطات في سبيل تنفيذهما.**

بوروندي

«العفو» تطالب السلطات بالتحقيق في المذبحة

في أعقاب مذبحة فبراير/شباط، التي قُتل فيها - حسبما ورد - أكثر من ٢٠٠ من المدنيين العزل على أيدي رجال الجيش، طالبت منظمة العفو الدولية سلطات بوروندي بإجراء تحقيق في هذه المذبحة وتقديم الجناة إلى ساحة العدالة. كما حثت المنظمة قادة الجيش على استنكار المذبحة علناً، والتيقن من أن قواتهم لا تستخدم سوى الوسائل الضرورية الكفيلة بأداء مهامها.

ويُذكر أن المذبحة وقعت تحت جنح الليل في منطقة كامنغي بالعاصمة بوجمبورا. وكان معظم القتلى من طائفة الهوتو العرقية، وبينهم نساء وأطفال. ورغم إنكار القادة العسكريين تورط قوات الأمن فيها، فإن استخدام حراب البنادق والسرعة التي تمت بها عمليات القتل توحي بخلاف ذلك. هذا إلى جانب أن العديد من الجثث تم نقلها في شاحنات عسكرية، ثم ألقى بها الجنود في نهري نتاهنغا وروسيزي.

ويبدو أن المقصود من المذبحة هو استعراض قوة الجيش بعد امتناع بعض المدنيين الهوتو في كامينغي عن تسليم أسلحتهم إلى رجال الدرك، وكانت أيضاً عملية ثأرية لمقتل العديد من رجال الدرك، قبلها بأيام، خلال تبادل لإطلاق النار مع بعض المسلحين من الهوتو.

وتُعتبر هذه الوفيات استمراراً لموجة العنف التي دمرت بوروندي منذ مصرع الرئيس ملشيور ندادايي مع مسؤولين حكوميين آخرين على يد الجيش إبان انقلاب وقع في ٢١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ . وتخشى منظمة العفو الدولية أن تقع مجازر أخرى مثلما حدث في مارس/آذار، ما لم تُتخذ خطوات عاجلة للحيلولة دون ذلك.

رومانيا

اقتراح تعديلات قانونية تقيد الحريات

تُخشى أن تكون التعديلات المقترح إدخالها على قانون العقوبات الروماني منافية للاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي صادقت أو وقعت عليها رومانيا. وقد حثت منظمة العفو الدولية أعضاء مجلس النواب على رفض هذه التعديلات، التي أقرها مجلس الشيوخ في الثاني من فبراير/شباط ١٩٩٤ .

فمشروع القانون يعدل عدداً من أحكام قانون العقوبات، من بينها المادة ٢٠٠ (المتعلقة بالعلاقات الجنسية بين شخصين من نفس الجنس)، والمادة ٢٣٩ (الإساءة والتعدي)، والمادة ٢٣٦ (التشهير بالدولة أو الأمة)، والمادة ١٦٨ (بث أخبار كاذبة). وتخشى منظمة العفو الدولية أن تفرض هذه الأحكام قيوداً تعسفية ومشددة على الحق في حرية التعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات أو الانتماء إليها.

وقد أعربت المنظمة، في مناسبات عديدة خلال عام ١٩٩٣، عن بواعث قلقها للسلطات الرومانية بشأن الفقرة الأولى من المادة ٢٠٠ التي تسمح بالقبض على أي أشخاص بالغين يمارسون أفعالاً جنسية مع غيرهم من نفس الجنس سراً وبرضائهم، ثم تقديمهم للمحاكمة، وسجنهم. كما طالبت المنظمة بإطلاق سراح السجناء الذين اتُّهموا أو أُدينوا بموجب هذا القانون.

ميلوراد موتاسكو أُدين بموجب المادة ٢٠٠، ثم سُجن في تيميشوارا من ٣١ يناير/كانون الثاني إلى ١٣ مايو/ايار ١٩٩٣

والجدير بالذكر أن التعديل المقترح على الفقرة الأولى من المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات يعاقب على «أي علاقات جنسية بين أشخاص من نفس الجنس، إذا تسببت في فضيحة عامة» بالحبس من سنة واحدة إلى خمس سنوات. وإدراج عبارة «فضيحة عامة» في نص القانون قد تؤدي بالقضاة إلى تفسيرها تفسيرات مختلفة ومتناقضة، وقد تسفر عن محاكمة أشخاص بالغين لمجرد أنهم يمارسون سراً وبرضائهم أفعالاً لا يؤثمها القانون إذا وقعت بين ذكر و أنثى في الظروف نفسها.

السلفادور

عودة خمسة أطفال إلى ذويهم بعد «اختفائهم» ١٢ عاماً

تم العثور على خمسة أطفال، وعادوا إلى ذويهم بعد أن اختطفهم الجيش السلفادوري ثم ظلوا في عداد «المختفين» طيلة ١٢ عاماً.

فقد كان كل من نيلسون راموس وماريا إلسي روميرو، وأندريا ميخيا، وأنغليكا ومارتا أبريغو، بين ٥٠ طفلاً حُملوا في طائرات هليكوبتر خلال هجوم عسكري على المدنيين في ثلاتينانغو في مايو/أيار ١٩٨٢ .

وبعد مرور عامين بالضبط على انتهاء الصراع المسلح في البلاد، في منتصف يناير/كانون الثاني ١٩٩٤، عثر من بقوا على قيد الحياة من الأقارب على هؤلاء الأطفال - وقد أصبحوا الآن في طور المراهقة - في أحد الملاجئ في لاليبرتاد.

لكن هناك أقارب لحوالي ٧٠٠٠ شخص ممن «اختفوا» خلال الحرب، لايزالون لا يعرفون ماذا حدث لهم. وقد عرقلت الحكومة سعيهم من أجل إقرار العدالة حين أصدرت عام ١٩٩٣ قانون العفو العام الذي يمنع التحقيقات القضائية في حالات القتل و«الاختفاء» التي وقعت قبل عام ١٩٩٢ . وسوف تُواجه الحكومة الجديدة بمطالبهم في يونيو/حزيران.

وعلق أحد أقارب «المختفين» على ذلك بقوله : «لقد نقص الآن من قائمة «المختفين» خمسة أسماء، لكن أين الباقون ؟».

الصين

قوانين صارمة لخنق الحريات الدينية

خلال الأشهر القليلة الماضية، وردت أنباء من الصين تفيد باعتقال ما لا يقل عن ٣٠ من المبشرين البروتستانتيين والزعماء الدينيين الكاثوليك، أو بفرض قيود عليهم. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الكثيرين منهم سجناء رأي اعتُقلوا بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية الدين. كذلك تم اعتقال عدد من المسيحيين الأجانب لعدة أيام في منتصف فبراير/شباط، بموجب قوانين قومية جديدة تتعلق بالدين، بدأ العمل بها يوم ٣١ يناير/كانون الثاني، وهي تؤكد القيود المفروضة على حرية الدين، والتي تضمنها عدد من القوانين المحلية في السنوات الأخيرة.

وبموجب القوانين الجديدة لاتجوز ممارسة أي أنشطة دينية إلا في دور العبادة المسجلة رسمياً، أو تحت إشراف منظمات دينية رسمية. وعلاوة على ذلك فمن المحظور ممارسة أي أنشطة دينية تُعتبر «مقوّضة للوحدة القومية والاستقرار»، أو تداول مواد دينية «يضر محتواها بالصالح العام في المجتمع الصيني».

وسوف تضر هذه القوانين القومية الجديدة - على وجه الخصوص - بالجماعات الدينية التي تنظم اجتماعاتها ولقاءاتها في البيوت الخاصة. ففي الثاني من فبراير/شباط ١٩٩٤ ألقي القبض على بان ييوان، زعيم كنيسة بروتستانتية منزلية، وورد أنه محتجز في معتقل جانغجو. وقد اقتحم رجال الشرطة بيته بالقوة في مدينة جانغجو بمقاطعة فوجيان، وصادروا رسائل شخصية، ومفكرات، وكتباً دينية، وشرائط فيديو، وكاسيتات، وأناجيل. كما قاموا بتفتيش منزل والدته تشو بيروي البالغة من العمر ٨٣ عاماً؛ وهي الآن تحت الإقامة الجبرية، وأُمرت بالحضور يومياً إلى مكتب الأمن العام المحلي لاستجوابها عن أنشطتها الدينية.

ومابرحت منظمة العفو تسعى لإطلاق سراح آخرين ممن قُبض عليهم فيما مضى. ومن بينهم ستة مبشرين بروتستانتيين من إقليم آنهوي، لايزالون معتقلين منذ يوليو/تموز أو أغسطس/آب ١٩٩٣؛ وهم: داي غيليانغ، وجي تشينليانغ، وداي لانمي، وغو مينغشان، وليو وينجي، وجينغ لانيون، وجميعهم مزارعون من مقاطعة مينغشينغ بآنهوي. وقد تلقى أربعة منهم على الأقل أحكاماً إدارية «بإعادة التوعية من خلال العمل»، وهذا يشمل الاعتقال، دون اتهام أو محاكمة، في أحد معسكرات العمل لمدة قد تصل إلى ثلاث سنوات.

هايتي

© Popperfoto/E.P.A

بالرغم مما شهدته هايتي مؤخراً من تصاعد في انتهاكات حقوق الإنسان، لاتزال الولايات المتحدة الأمريكية مستمرة في سياسة اعتراض سبيل كل من يحاولون الفرار من البلاد عن طريق البحر، وإعادتهم قسراً إلى هايتي دون إتاحة اي فرصة لهم للتقدم بطلب للجوء، فضلاً عن التقييم المنصف لهذا الطلب. وقد تعرض بعضهم لدى عودته لانتهاكات شملت الاعتقال التعسفي والإيذاء وسوء المعاملة والتعذيب. وحدث في إحدى المرات، خلال شهر مارس/آذار، ان القت القوات المسلحة القبض على تسعة افراد من بين ١٤١ شخصاً ردتهم السلطات الامريكية على اعقابهم قسراً. ولم يُصرح لمسؤولي الولايات المتحدة او الأمم المتحدة بمقابلة ستة منهم لايزالون رهن الاعتقال. وقد زادت انتهاكات حقوق الإنسان في هايتي منذ الانهيار الفعلي «لاتفاقية جزيرة غفرنرز» في أكتوبر/تشرين الأول الماضي – وكان المقصود من هذه الاتفاقية إعادة الديمقراطية إلى هايتي – وايضاً منذ الانسحاب المؤقت لمراقبي الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، وبالتالي الانخفاض الشديد في عددهم حالياً. وقد ناشدت منظمة العفو الدولية حكومة الولايات المتحدة مجدداً، ان توقف سياسة إعادة طالبي اللجوء الهايتيين، وتعيد النظر فيها على وجه السرعة، باعتبار ذلك امراً اكثر إلحاحاً من ذي قبل. وفي الصورة اعلاه تظهر امراة حامل من هايتي مصحوبة إلى خارج سفينة امريكية، وكانت ضمن ٨٦ من مواطني هايتي الذين اعادتهم السلطات الأمريكية إلى وطنهم في يناير/كانون الثاني ١٩٩٣ .

رواندا

الاضطراب السياسي وتصاعد أعمال القتل وراء تأخر تنفيذ ضمانات حقوق الإنسان

أدى عدم الاستقرار السياسي في رواندا إلى تصاعد أعمال القتل، وتأجيل تنفيذ ضمانات هامة لحقوق الإنسان هناك. فالحكومة الانتقالية التي كانت من المقرر تشكيلها بُعيد اتفاق السلام المبرم في أغسطس/آب ١٩٩٣ بين «الجبهة الوطنية الرواندية» المعارضة والقوات الحكومية، لم تتشكل بعد رغم مرور ستة أشهر على توقيع الاتفاق، ولاتزال تحدث الإعدامات خارج نطاق القضاء دون أن ينال مقترفوها أي عقاب.

فمنذ اندلاع النزاع المسلح في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠، لقي ما يزيد على الألفين من المدنيين العزل حتفهم على أيدي القوات الحكومية وعصابات من الهوتو حسبما ورد، وكان معظم القتلى من جماعة توتسي العرقية.

وخلال أعمال العنف السياسي التي اجتاحت العاصمة كيغالي ومقاطعة بوتاري الجنوبية يومي ٢٢ و٢٣ فبراير/شباط ١٩٩٤، سقط على الأقل ٣٧ قتيلاً وأصيب العشرات بجراح. ولم يتم بعد تحديد هوية مرتكبي المذبحة أو تقديمهم إلى ساحة العدالة. والجدير ذكره أن ضمانات حقوق الإنسان الواردة في اتفاق السلام تنص على تشكيل لجنة تحقيق في الانتهاكات الماضية.

أخر الأنباء

استنكرت منظمة العفو الدولية أعمال القتل التي وقعت في أعقاب مقتل رئيسي رواندا وبوروندي يوم ١٦ إبريل/نيسان الماضي، وراح ضحيتها الآلاف من الأشخاص، وناشدت جميع الأطراف الهدوء وضبط النفس. وقد أفادت بعض التقارير الواردة بأن عدد القتلى من ضحايا المذبحة الأخيرة يبلغ ٢٠ ألفاً، فقد سقطوا قتلى إثر الهجمات التي شنتها القوات المسلحة الرواندية وفرق الأمن الأهلية على المدنيين. وقد انتقدت منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي لحرصه على اجلاء الرعايا الأجانب فحسب، تاركاً السكان المحليين العزل ليلقوا حتفهم. وقالت المنظمة إن الأمم المتحدة قد اخفقت في إيقاف أعمال القتل، ودعتها إلى التفاوض على تسوية تكفل توفر ضمانات حقيقية لحماية حقوق الإنسان مستقبلاً، وإلى تعيين أعداد كافية من المراقبين لرصد حقوق الإنسان في رواندا.

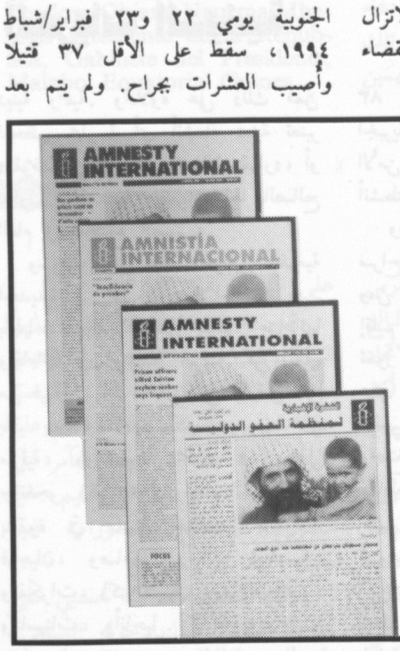

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر شهرياً في أربع لغات لتحمل إليكم الأنباء حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها في شتى أنحاء العالم، إلى جانب التقارير التي تتسم بالدقة والاستقصاء. ويمكن الحصول على النشرة الإخبارية من منظمة العفو الدولية (انظر العنوان أدناه).

قيمة الاشتراك السنوي، ٧ جنيهات إسترلينية (١٣ دولاراً أمريكياً)

AMNESTY INTERNATIONAL, 1 EASTON STREET, LONDON WC1X 8DJ, UNITED KINGDOM

غواتيمالا

الكشف عن مقبرة جماعية تضم ٢٠٠ جثة

يعكف خبراء الطب الشرعي حالياً على تحليل رفات حوالي ٢٠٠ جثة تم إخراجها من مقبرة جماعية اكتشفت بالقرب من قرية ريو نيغرو المهجورة حالياً في إقليم باخا بيرا باز بغواتيمالا.

ويقول شهود العيان ومن بقوا على قيد الحياة، إن الجنود دخلوا ريو نيغرو في ١٣ مارس/آذار ١٩٨٢ إبان ذروة الحملة العسكرية لمكافحة التمرد، حيث اغتصبوا النساء وقتلوهن هن وأطفالهن. أما رجال القرية فقد ورد أنهم فروا في وقت سابق لتحاشي التجنيد الإجباري في الدوريات المدنية، وهي ميليشيات مدنية إجبارية تعمل تحت قيادة الجيش. ويدعي الجيش أن القرويين ينتمون لصنوف المعارضة المسلحة، وأن قوات المعارضة هي التي ارتكبت المذبحة. ووعد مكتب النائب العام بإجراء تحقيق في الأمر.

وتختلف عملية استخراج الجثث من مقبرة ريو نيغرو عن سابقاتها القليلة التي جرت في غواتيمالا خلال السنوات الأخيرة، بسبب ضخامة عدد القتلى المدفونين فيها، فضلاً عما زُعم من أنهم لم يُقتلوا على أيدي رجال الدوريات المدنية، بل على أيدي الجيش الغواتيمالي نفسه. كذلك تواكب هذه العملية استئناف محادثات السلام بين الجيش الغواتيمالي والمعارضة المسلحة، وكانت قد توقفت عدة مرات لأن الجيش كان يرفض الموافقة على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في اعتداءات منسوبة للجيش.

ومن ناحية أخرى أبلغ الفريق الطبي عن مقبرة أخرى جماعية، يُعتقد أنها تضم رفات ٣٠٠ جثة، وتقع بالقرب من مقبرة ريو نيغرو.

وقد جددت منظمة العفو الدولية مناشداتها للسلطات الغواتيمالية بأن تقدم إلى ساحة العدالة أولئك المسؤولين عن سياسة الإعدامات خارج نطاق القضاء التي نفذها الجيش الغواتيمالي على نطاق واسع في أواخر أعوام السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وكما حثت منظمة العفو الدولية السلطات على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأن الاعتداءات التي ارتُكبت في الماضي، مثل مذبحة ريو نيغرو، باعتبار ذلك جزءاً من محادثات السلام بين الجيش الغواتيمالي والمعارضة المسلحة.